

مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.comأعياد الجيش وقوى الأمن والأمن العام في موسم الحصاد
الجسر: دور المؤسسات العسكرية والأمنية أساسية

كلما تعرض الوطن الى تحديات اساسية وتهديدات خارجية او داخلية، تتجه الانظار الى المؤسسات العسكرية والأمنية كملاد آمن ودرع حصين يمنع التهديد ويردع المعتدي ويتعامل مع اي تحد بحكمة وحزم حتى يتم تصويب الامور واعادتها الى نصابها الوطني الخالص

لأن فصل الصيف هو فصل الحصاد، ولأن الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام في حصاد دائم لثمار جهودهم المتواصلة، من أجل الحفاظ على لبنان على صعيد الاستقرار الأمني والسلم الأهلي، كانت مواقيت اعيادهم في هذا الفصل الذي يزخر بمواسمهم الوافرة. ولأنهم من هذا الشعب الذي ينبثق من ارادته ايضا المجلس النيابي، فإن للمجلس دورا في رفق هذه المؤسسات الثلاث بكل متابعة وعناية وتحصين من خلال التشريع والرقابة.

الدور الاساسي في هذا المجال هو للجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية، اذ تعتبر دراسة اللجان البرلمانية لمشاريع واقتراحات القوانين العملية الجوهرية والاساسية، والمرحلة الفنية التي تمكن الهيئة العامة من مناقشة الموضوع بشكل دقيق. فللجان ان تطلب كل المستندات التي تراها مناسبة لدراسة الاقتراح او المشروع، كما لها ان تطلب الاستماع الى الوزير المختص، او الى من يندبه. في استطاعة من يشاء

من النواب حضور اجتماع اللجان حتى ولو لم يكن عضوا فيها، ما يمكن النواب من المشاركة الفاعلة في المرحلة التالية، اي مرحلة المناقشة في الهيئة العامة. للاضائة على دور اللجنة، التقت "الأمن العام" رئيسها النائب سمير الجسر الذي تحدث عن كل ما تقوم به في مجال اختصاصها.

ما هو الدور التي تضطلع به لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية في تثبيت وتعزيز الاستقرار والسلم الأهلي؟
□ للجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات كما بقية اللجان دوران: تشريعي ورقابي. على الصعيد التشريعي، يرتبط الامر بأي مشروع قانون او اقتراح قانون يتعلق بالدفاع والداخلية والبلديات، فإنه يحال الى اللجنة. في العادة كل ما يرد الى اللجنة من قوانين تتعلق بالدفاع والأمن تكون قليلة،

لأنه في الغالب لا تقدم اقتراحات قوانين، إنما تردنا مشاريع قوانين من الحكومة، اذ ان الجيش عندما يكون معنيا بأمر معين، يتم تحضير مشروع قانون عبر وزارة الدفاع الوطني ويعرض على مجلس الوزراء، وعند اقراره يحال الى المجلس النيابي، والامر ذاته ينطبق على القوى الامنية الاخرى. تاليا، فإن العمل الاساسي هو عمل تشريعي، اما العمل الرقابي فمرتبط بكل ما يتعلق بأمن البلد والسلامة العامة والاضطرابات، كما حصل في العام الماضي في بيروت وطرابلس، والتي تمت على اثرها دعوة كل من وزير الدفاع الوطني والداخلية والبلديات واستمعنا منهما الى كل الوقائع ووضعنا في كامل صورة المشهد، وفي المخاطر الامنية المحيطة بالبلد وبالتوقعات والاحتمالات، والتدابير التي تم اتخاذها وكيفية معالجة الامور، ودائما يكون الطرح كافيا ووافيا ونكتفي بما يعرض امامنا. عندما لا يكون الامر كذلك، نطرح المزيد من الاسئلة ونطلب ايضاحات اكثر.

■ ماذا فعلت اللجنة التي تتأسسها للمؤسسات العسكرية والأمنية على صعيد التشريعات وصيانة الحقوق؟

□ بالنسبة البنا في لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، لا نقدم الاقتراحات إنما تردنا اقتراحات القوانين ومشاريع القوانين من الحكومة. في ولاية المجلس الحالي ما وردنا من الحكومة كان قليلا، والسبب ان الحكومة الاولى لم تستمر طويلا، والحكومة الثانية جاءت على اثر الحراك الذي قام واستقالت بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب، علما اننا كنا ننتظر من الجيش التحضير لاعادة النظر بقانون الدفاع الوطني.

عندما يتم تحضير مشروع القانون ويتم ارساله سنقوم بدراسته بالتفصيل، وغالبا ما نعيد النظر في مشاريع قوانين ونقوم بتصحيحها، كما حصل مع مشروع قانون صلاحيات الجيش في المياه الخالصة، والتي لم تكن ملحوظة سابقا، بل كانت محصورة بالمياه الاقليمية، بينما في المياه الخالصة هناك حقوق وثورات للبنان. وآخر ما وردنا من الحكومة من مشروع قانون كانت صياغته ضعيفة واعدنا تصويب الامور وتمتين المشروع وجرى اقراره في مجلس النواب في الجلسة الاخيرة.

■ كيف تتابعون من موقعكم على رأس اللجنة التطورات السلبية التي تنعكس على المؤسسات العسكرية والأمنية على الصعيدين المعيشي والاجتماعي؟

□ هذا الامر يدخل ضمن عناية مجلس الوزراء وليس ضمن عناية مجلس النواب، لأن للبرلمان



النائب سمير الجسر.

بهذا الاتجاه من خلال مؤتمر دعم الجيش الذي دعت اليه فرنسا وعقد في حزيران الماضي والذي نأمل في ان يعطي ثماره قريبا.

■ هل من مبادرة معينة او اجراءات ستدفعون في اتجاه اتخاذها لتخفيف الاعباء عن هذه المؤسسات في ظل الظروف القاهرة التي يروح تحت عبئها لبنان؟

□ كما هو معلوم، ان احدي الكتل النيابية تقدمت باقتراح قانون معجل مكرر باعطاء العسكريين العاملين من ضباط وعناصر الجيش وقوى الامن الداخلي وامن الدولة وشرطة مجلس النواب والضابطة الجمركية العسكرية، دفعة على غلاء المعيشة تساوي مليون ليرة لبنانية شهريا لمدة ستة اشهر. هذه الدفعة تحسم من قيمة اي زيادة تطاول سلسلة الرتب والرواتب خلال سريان هذا القانون، واذا كانت قيمة هذه الزيادة اقل من قيمة الدفعة المقررة لا يجوز تخفيض الدفعة، اما اذا كنت قيمة الزيادة اكثر منها فيستفيد المعنيون منها من الفارق فقط. الا ان الجيش والاجهزة الامنية رفضتها لانها تضع هذه المؤسسات في مواجهة الناس، ومعالجة الوضع بشكل يطاول كل المواطنين علما انه مرتبط بالوضع الحكومي، اذ نأمل مع تشكيل حكومة جديدة ان تتكثف الاتصالات الدولية مع لبنان لمساعدته على استعادة عافيته الاقتصادية والمالية.

■ كيف ستواكبون نيابيا مؤتمر دعم الجيش الذي التأم في 17 حزيران الماضي بدعوة من فرنسا، وما هو دوركم على هذا الصعيد؟

□ كل الدول التي لديها رغبة في مساعدة لبنان تشتت امورا عدة من ضمنها القيام باصلاحات وتشكيل حكومة فاعلة وعدم الاستمرار في تصريف الاعمال. الامر لا يقتصر على دعم الجيش إنما يطاول كل مجالات الدعم، اذ هناك تراث في تقديم الدعم والمساعدة الا وفق شروط اساسها تشكيل حكومة فاعلة تلتزم برنامجا اصلاحيا واضحا. مؤتمر دعم الجيش يدخل من ضمن استشعار الدول لاهمية الحفاظ على المؤسسات العسكرية والأمنية، وهذا الامر ليس ترفا، إنما تتم مقارنة هذه المسألة على قاعدة ان هذه المؤسسات هي العمود الفقري للاستقرار والأمني والسلم الأهلي، واذا اصيب العمود الفقري لا يبقى شيء على حاله في البنيان اللبناني. نحن نؤيد بشكل مطلق كل دعم، ونأمل فور تشكيل حكومة في ان يعقد مؤتمر جديد لدعم الجيش يكون فعالا اكثر ويسفر عن نتائج سريعة.

■ هل تخشون على الاستقرار الأمني والسلم الأهلي في ظل حالة الانهيار الاقتصادي والمالي والمعيشي؟

□ هذا سؤال جدي ويطرح كثيرا، ومن المفترض التوقف عنده والتفكير فيه مليا، واي خلل بالوضع الاقتصادي والمعيشي من الممكن ان يؤدي الى ثقل الامور. لكن الى الان لا يزال الوضع الأمني ممسوكا جيدا لاسباب عديدة، ابرزها ان الاجهزة العسكرية والأمنية تستدرك اي انزلاق عبر الامن الاستباقي وطريقة معالجة الامور. حصل اخيرا تعرض للجيش في طرابلس وهذا خطأ كبير جدا. لا اعرف كيف نشأ وكيف حصل، لكن الجيش تعاطى مع هذا الحادث بحكمة من خلال عدم السماح بتماذي الامور، وبحزم من خلال تدابير صارمة لا تهاون فيها مع اي اعتداء او تعريض الامن للانفلات، وهو بذلك حمى البلد والمؤسسات والجميع فشعر المواطنون بأنه متضامن مع معاناتهم التي هي معاناته من خلال توزيع مساعدات على العائلات المحتاجة في المناطق الفقيرة، كما ساعد في تأمين المياه لهم عبر اليات العسكرية، والمؤسسة العسكرية هي مؤسسة وطنية تنظر في الام الناس وتشعر معهم وتساعدهم، والامن اساسه الهيئة والتعاون وهذا امر يضرب فيه المثل.